الصباح الاقتصادية 12
العدد 2118 - السنة السابعة
الثلاثاء 4 جمادى الآخرة 1436 - الموافق 24 مارس 2015
Tuesday 24 March 2015 - No.2118 - 7th Year

أكد خلال افتتاحه مؤتمر «مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب» أن الصياغة النهائية له خلال 18 شهرا

المدعج: قانون ضرائب الشركات قيد الدراسة حالياً

المدعج مفتتحا مؤتمر مكافحة غسيل الأموال والإرهاب

.. وخلال جولته على المعرض المقام على هامش المؤتمر

وزير التجارة متوسطا الحضور

«تصوير: صالح محمد»

- **لا توجد نسبة محددة للضريبة تم التوافق عليها بل هناك تصورات مبدئية وليست نهائية**
- **مقابل الضرائب هناك حزمة من المزايا والخدمات التي سوف تقدمها الحكومة للشركات**
- **إقرار قانون الضرائب سيسهم في إثراء بيئة الأعمال والساحة التجارية في الكويت**
- **التجارة أخذت بعين الاعتبار جميع الاقتراحات التي تقدم بها النواب على قانون اسواق المال**

قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالمحسن المدعج إن قانون الضرائب على الشركات قيد الدراسة حاليا متوقعا انجاز الصياغة الاولية له في غضون 18 شهرا.

وأضاف الوزير المدعج في تصريح للصحافيين على هامش افتتاحه امس مؤتمر (ساهم معنا في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب) الذي تنظمه وزارة التجارة سنويا ان موضوع الضرائب على الشركات "هو برنامج بدأ من وزارة المالية وتم اشراك وزارة التجارة فيه للتعاون من اجل صياغة قانون منظم له وسوف يعرض على مجلس الامة لاقراره بعد ان ننتهي من اعداده بشكل كامل ومن جميع النواحي".

وأوضح انه حتى الان لا توجد نسبة محددة للضريبة تم التوافق عليها بل "هناك تصورات مبدئية وليست نهائية في هذا الشان وستظهر بعد ان تنجز الدراسة بشكل كامل".

وذكر انه في مقابل تلك الضرائب التي سوف تؤخذ من الشركات "هناك حزمة من المزايا والخدمات التي سوف تقدمها الحكومة للشركات بعد اقرار قانون الضرائب وسوف تكون تلك الخدمات خطوة رائدة في إثراء بيئة الاعمال والساحة التجارية في دولة الكويت خلال الاعوام الثلاثة المقبلة".

وعن التعديلات على قانون هيئة اسواق المال بين أن وزارة التجارة والصناعة أخذت بعين الاعتبار جميع الاقتراحات التي تقدم بها النواب في مجلس الامة "ونحن في النهاية نسعى جميعا لمصلحة السوق الكويتي والمادة 122 بالذات سوف تناقش بشكل دقيق للتوصل الى رؤية مشتركة حولها خلال الايام المقبلة".

وفي كلمته أمام المؤتمر أفاد الوزير المدعج بان الكويت تعد من الدول السباقة في مواكبة التطورات الاقتصادية والامنية "وقد اقرت القانون رقم 106 لعام 2013 في شان مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب كدلالة واضحة على التزامها بالمعايير والقوانين الدولية في هذا الشان".

وقال إن إدارة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في وزارة التجارة تقوم كل عام بتنظيم هذا المؤتمر لمناقشة هذه القضية المهمة نظرا الى ما لها من آثار سلبية على امن واقتصاد البلدان ونتائج مدمرة على استقرار الشعوب.

ولفت الى ان دولة الكويت دائمة الحرص والتاكيد على التعايش السلمي والتعاون الدولي لتوفير اسباب الامن والاستقرار المبني على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة طبقا لقواعد الشرعية الدولية وقيم التسامح والعدالة التي يحث عليها الدين الاسلامي.

وبين أن الكويت لا تدخر أي جهد في سن القوانين والتشريعات التي تكفل مكافحة اشكال الجريمة كافة ومن بينها ظاهرتا غسل الاموال وتمويل الارهاب لما تشكله من ترويع للأمنين وازهاق للارواح وتدمير للممتلكات وتعطيل للتنمية.

واشار المدعج الى سعي الكويت على المستوى المحلي الى التصدي لهاتين الظاهرتين من خلال اجهزة الدولة المعنية وعلى المستوى الاقليمي من خلال التعاون الفعال مع دول مجلس التعاون الخليجي "وهو تعاون غير محدود في شتى المجالات خصوصا في مجال الامن وذلك من خلال توقيع اتفاقيات ومواثيق ومذكرات تفاهم مشتركة".

وبين أن جهود الكويت في مكافحة تلك الظواهر ادى الى خروجها من قائمة المراجعة المحددة من قبل مجموعة العمل المالي (فاتف) وهذا دليل على ان الكويت تساهم في القضاء على مختلف الجرائم وتقديم مرتكبيها الى محاكمات عادلة.

وذكر أن وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب ووحدة التحريات المالية تحارب هذه الظاهرة متبعة كل السبل والطرق من خلال فريق عمل متكامل يسعى الى تحقيق الاهداف التي رسمها القانون في هذا الشان.

ودعا المدعج باسم الكويت كل دول العالم والمنظمات والهيئات الدولية الى القيام بدور اكبر في التعاون المشترك لتعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين جميع الدول باعتباره السبيل الامثل للوقوف في وجه مثل هذه الجرائم والحفاظ على الامن والسلم العالميين.

يذكر ان مؤتمر (ساهم معنا في مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب) تنظمه وزارة التجارة والصناعة سنويا لمناقشة آخر مستجدات هذه الظاهرة وكيفية القضاء عليها.

واكد خبيران في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ضرورة المضي قدما في مكافحة هذه العمليات بكل حزم للقضاء على هذه الظاهرة التي باتت تهدد امن المجتمعات حول العالم.

وذكر الخبيران خلال مشاركتهما في المؤتمر ان الكويت قطعت خطوات مهمة في هذا المجال من خلال حزمة القوانين والاجراءات التي اعتمدتها الحكومة في دلالة واضحة على وعي الدولة بخطورة هذه الظاهرة.

وقال السكرتير التنفيذي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا عادل القليش إن الكويت إحدى الدول المؤسسة لهذه المجموعة وحرصت على الالتزامات بالمتطلبات الدولية المعنية بمكافحة جريمتي غسل الاموال تمويل الارهاب.

واضاف القليش ان الكويت أصدرت تشريعات ولوائح متوافقة مع تلك المتطلبات وقامت بتعزيز الصلاحيات والمسؤوليات للاجهزة المعنية بمكافحة هذه الظاهرة والتعاون وتبادل المعلومات مع الجهات الاقليمية والدولية "وساهمت مباشرة في نشاطات وفعاليات مجموعة العمل المالي".

وأوضح ان الكويت اقدمت أخيرا على تنفيذ خطوات متقدمة وملموسة في مواجهة هاتين الجريمتين واتخذت اجراءات ساهمت في احداث نقلة نوعية في سجلها لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وعلى راسها اصدار قانون جديد في هذا الشان.

وذكر أن دولة الكويت شكلت ايضا لجنة خاصة تعنى بتنفيذ قرارات مجلس الامن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة المتعلقة بالارهاب وتمويله "وتلك الخطوات التي اتخذتها الكويت كان لها الاثر الكبير في تعزيز مكانتها وحصولها على إشادة من مجموعة العمل المالي (فاتف) في شهر فبراير الماضي.

وبين أن (مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا) تسعى مع المجتمع الدولي الى محاربة جرائم غسل الاموال وتمويل الارهاب وتتبنى في نطاق عملها المعايير الصادرة من مجموعة العمل المالي (فاتف) او ما يعرف بالتوصيات الـ40 لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وانتشار التسلح.

وأشار القليش الى ان المجموعة تتبنى أيضا كل ما يصدر عن هيئة الامم المتحدة واجهزتها المعنية وتتعاون مع المؤسسات الدولية لتعزيز التزام الدول الاعضاء بالمعايير المعتمدة في هذا الشان.

وأفاد بان المجموعة في اجتماعها العام الـ20 الذي عقد في مملكة البحرين نبنت (إعلان المنامة) حول سبل مكافحة تمويل الارهاب الصادر في 9 نوفمبر العام الماضي وحثت الدول الاعضاء على التعاون وتطبيق كافة بنوده.

من جهته قال مدير ادارة مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب في وزارة التجارة والصناعة عبدالله العدواني إن تاسيس هذه الادارة جاء لمواكبة التطورات الحالية والمستقبلية في مجال مكافحة هاتين الظاهرتين.

واضاف العدواني ان رسالة دولة الكويت في هذا الشان قائمة على حماية المجتمع من الاثار السلبية لتلك الظواهر الخطيرة من خلال التطبيق الامثل لقانون 106 لعام 2013 موضحا ان الفترة الماضية شهدت جهودا فارقة ومكتسبات نوعية ابرزها المساهمة في اقرار اللائحة التنفيذية لهذا القانون الهام.

وذكر أن الادارة شكلت ايضا لجنة تعنى بمراجعة القوانين والقرارات المتعلقة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب "ما يمنح ادارة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب القدرة على تحقيق المهام المنوطة فيها بالشكل الصحيح".

وبين أن التعاون مع الجهات الدولية لاسيما مجموعة العمل المالي (فاتف) تكلل باصدار قرارات تنفيذية خاصة بالانشطة التجارية ما ساهم في اخراج الكويت من قائمة المراجعة الخاصة بهذه المجموعة.

ولفت الى أن ازالة الكويت من قائمة المراجعة تعتبر خطوة مهمة لم تات الا بتضافر وتعاون أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب مشددا على أن وزارة التجارة تسعى الى تطوير أدائها الداخلي واحداث نقلة نوعية فاستحدثت وحدات تنظيمية مختصة في مجال مكافحة هذه الظواهر.

وقال العدواني إن ادارة مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب زادت عدد المفتشين على المنشآت التجارية بغية احكام الرقابة على قطاعات التجارة المختلفة وفتح دوام مسائي والتعاقد مع أحد بيوت الخبرة لتطوير عمل الادارة.

وذكر ان الادارة اعدت 11 برنامجا تدريبيا متخصصا لرفع أداء العاملين فيها مؤكدا أن المؤتمر المقام اليوم يأتي في مرحلة حرجة تستوجب مواكبة جادة لتوعية المجتمع بمخاطر جرائم غسل الاموال وتمويل الارهاب.

وبين أن أهداف المؤتمر تعنى ببيان الجهود الرسمية التي تبذلها دولة الكويت في شأن مكافحة هاتين الظاهرتين وسبل تفعيل دور المنظمات والقطاعات الحكومية في هذا الشان.

وتقيم وزارة التجارة والصناعة مؤتمر (ساهم معنا في مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب) سنويا ويأتي في نسخته الاخيرة متضمنا اوراق عمل قدمها بعض الخبراء في هذا المجال.

ومن موضوعات أوراق العمل المقدمة (نظرة القانون الدولي والشريعة الاسلامية لمفهوم الارهاب) و(تطور التشريعات الكويتية في مواجهة جرائم غسل الاموال) و(مصادر تمويل الارهاب وسبل مكافحتها) و(منهجية التنظيمات الارهابية في التاثير على الانظمة السياسية والاقتصادية العالمية)

حركة على الشركات الصغيرة وترقب تعديلات قانون «الأسواق» وراء الصعود

البورصة تغلق على ارتفاع مؤشراتها الثلاثة

- **بعض الأسهم الرخيصة شهدت حركة تداولات بسبب الارتدادة الفنية الخضراء التي حظيت بها**
- **السوق لم يتفاعل بصورة جادة مع أخبار بعض الشركات القيادية رغم الارتفاع الطفيف الذي حظيت به المؤشرات**

البورصة تعاود الارتفاع

أغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته امس على ارتفاع مؤشراته الثلاثة بواقع 2ر85 نقطة للسعري ليبلغ مستوى 6426 نقطة و 0ر87 نقطة للوزني و 0ر19 نقطة لـ«كويت 15».

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق نحو 12ر2 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الاسهم المتداولة حوالي 133ر4 مليون سهم تمت عبر 2906 صفقات.

وكانت اسهم شركات «تمويل خليج» و«الاولى» و«المدن» و«التجارية» و«الامتياز» الاكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات «هيومن سوفت» و«المستقبل» و«تجاري» و«مشاعر» و«ارجان» الاكثر ارتفاعا.

و«كويت 15» مؤشر وزني للقيمة الرأسمالية قابل للتداول ويتضمن أكبر 15 شركة في السوق من حيث حجم السيولة وتتم مراجعة مكوناته بشكل نصف سنوي باختيار الشركات ذات السيولة والقيمة الرأسمالية الاعلى.

وجاء الاغلاق على ارتفاع طفيف في الدقائق الأخيرة وسط حالة من الترقب والانتظار حول اقرار مجلس الامة بعض تعديلات على مواد قانون هيئة اسواق المال في وقت لاحق.

وتجاوب بعض المتعاملين المطلعين من داخل السوق على وسائل الاعلام مع التصريحات التي أفصح عنها نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة عبدالمحسن المدعج عن التعديلات حيث أوضح أن الوزارة اخذت بعين الاعتبار جميع الاقتراحات التي تقدم بها النواب مؤكدا السعي الى مصلحة السوق الكويتي.

وكان لافتا في مسار جلسة السوق أن بعض الاسهم الرخيصة شهد حركة تداولات بسبب الارتدادة الفنية الخضراء التي حظيت عليها تلك الاسهم خصوصا التي تحت الـ100 فلس حيث نجحت في التعديل على مستوياتها السعرية في فترة المزاد.

ورغم الارتفاع الطفيف الذي حظيت به المؤشرات السعري والوزني و«كويت 15» حيث اغلقت في المنطقة الخضراء لكن السوق لم يتفاعل بصورة جادة مع أخبار بعض الشركات القيادية لاسيما المتعلقة ببيع احدى اهم المجموعات حصتها في بنك خارج الكويت علاوة على حصول احد المصارف على رخصة اول بنك في بلد اوروبي مع النشاط الذي شهده سهم المصرف.

ورغم الاغلاق الاخضر لكن السوق شهد مزيدا من الضغوطات البيعية واستمرار مئوال المضاربات على الاسهم الرخيصة التي باتت في مستويات مغرية للعديد من المستثمرين لاسيما التي لا تتخطى مستوياتها السعرية الـ50 فلسا حيث باتت تعرف بديناميو مجريات الحركة.

وكالمعتاد كان ملاحظا في الجلسة الغياب شبه المتعمد من كبار صناع السوق حيث ما زالت القطاعات التي يتم التداول عليها تشهد التدني الملموس في العديد من المستويات السعرية للشركات التابعة لكبريات المجموعات الاستثمارية التي باتت تتدخل في اسهمها دون غيرها دون اعتبارات للدور الرئيس لصانع السوق.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» اغلق الجلسة اليوم مرتفعا نقطتين ليصل الى مستوى 6426ر33 نقطة وتبلغ القيمة النقدية نحو 12ر2 مليون دينار تمت عبر 2906 صفقات من خلال 133ر4 مليون سهم.

وأعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات «المشتركة» تحقيقها أرباحا بواقع 5ر1 مليون دينار كويتي بواقع ربحية 46ر2 فلس للسهم الواحد في نهاية ديسمبر 2014 مقارنة بارباح بلغت حوالي 4ر67 مليون دينار بربحية للسهم بلغت 41ر9 فلس لعام 2013.

وقالت الشركة في بيان نشر على موقع سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» اليوم إن مجلس ادارة الشركة أوصى بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 35 في المئة و 10 في المئة اسهم منحة من القيمة الاسمية للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

واضافت أن اجمالي حقوق المساهمين بلغ حوالي 4ر41 مليون دينار مقابل حقوق مساهمين بلغت نحو 1ر40 مليون دينار للفترة ذاتها عام 2013.

وذكرت أن اجمالي موجودات الشركة بلغ 4ر228 مليون دينار مقابل مطلوبات وصلت الى 8ر183 مليون دينار للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2014 مقارنة بمطلوبات بلغت حوالي 6ر150 دينار للفترة ذاتها عام 2013.

وتأسست الشركة عام 1965 وأدرجت في البورصة عام 2006 برأسمال مدفوع بلغ حوالي 11 مليون دينار ومن اغراضها تنفيذ اعمال المقاولات المدنية والميكانيكية من مباني وطرق وجسور المتاجرة بالاسمنت السائب وبيع مواد البناء والقيام بكافة اعمال التجارة واستيراد الاجهزة والمعدات المتعلقة باغراض الشركة.